

ولو كان اولادها ابنتها اهلها وان كانا مقربين وسيمها ان كانا مجتمعين او كانا
له الا انها من التهمة هذا ان يكن ربيته فان كانت ربيته فللمم اسكانها معها
وكذا الولي من العصبية اسكانها معها ان كان محمدا والافق موضع الاتفا بها
يسكنها او لا حظا او فهاها النسب كما ينسبها كما عرفت للولد وتجر على ذلك
والامر عند الربيته مثلها فيها ذكره ونصيرها الولي يمينه في دعوى الربيته ولا
يكلف بيته لان اسكانها في موضع الرية او من الربيته او اقام بيته هو
مسألة لو طالع زوجته بالف وخصانته الصغر بيته فزوجها في اثنا
السنه لم يكن لها اشتراك الولد منها فزوجها لان الاصل عقد لزم قائم في اواف
الخلع عن فتاوى القاضى جسد من ضيق الزوال والركن مسأله الامرد
انا حين علم من الافراد وانقضى له من مفاصلة الابوين والجد كالان
في حقه وكذا الام والعم ونحوها ولو ادعى الولي ربيته وانكره قبل حمله وعين طابلا
بينه من الاثار مسأله نشأت الحضانة لذكر قريب وارث من كان
كاف او غير محرر كما في لودر شفته وقوع قرابته بالادب والولاية ويريد
المهر المحترمة بتزويج ولاية نكاحه هو شيخ الاسلام مسأله نقل الفرائد
في الاصل غير تثقيب اذن الصبي والبالغ فيه المالك شريفة وقال الان يشبه
فيه من جهة النقل خصمه ولم يتلفه مسأله يشترط للفظ بعد الحول
ان يحري بالطعام وان يكون في فصل معتد له من التصحيح مسأله يجب علف
دولته وحيثا فان منها عبر في مآكل على سبع او علف اودع في وعين على سبع
او علف ولا يجب ما ضر ولدها والاربع له تقناة ودارا يجب عمارا في اثنا
كتاب الحيايات مسأله من فروع الكفالية روية
الهلل على الرمال وقد نظرها بعضهم فقال : وشيئا افاد في الاسلام
وقال ينقل من الاستقلال في كل شهر روية الهلال : فريض تقابله على الرمال
فعله وشيئا معنى الشهور في اوقاف افاد معنى الشهور في المذكور في املانه وهو
دوره فاقبله عن الاستقلال روية الهلال في روية انما على الرمال مسأله
يشترط للمهر فصد عن الشخص على العقد كما عرفت في موضع وان روي
في الزوال وجوب التصالح فيها لورثي عمها وصد اصله اي ولو خدمهم فقد صح
في التهام

في الهان خلافه ويشترط لكونه من بعض اوساط شيعة كونه حقيقيا يشترط
نوبت المحن عليه باول من صغرا وضعفا او في نقل او شدة حرار واد وولي
الضرر واشتد الام حتى ماتت بعد موته من قاضي محلول مسأله انما يكون
عبد الحري عمدا اذا كان معقلا عقله وكذا الجنون لم يقع فيه ما عرفت في قوله
خطا من التصحيح مسأله لا يقتل اصل الفروع وان نزل فانها بالقتل حاكم يقتض
حكمة فيقتل الاصل وفرعه الا ان يقتل الاصل الفروع ويؤذى وحكم بوجوب القصاص
حاكم فلا يقتض حكمة رعاية لقوله الامام مالك رحمه الله في روية الاسلام مسأله
يجوز على الشكر الفداء المال ولو مال بلا حروف لانه اضاة مال ويصير بالقائه
ملا شريع ولو في حال الخوف كالقائه وهو في السنة اذا اصاب الفرق فلا اذ
من ماله لانه تلقى مال غيره فغير انده من غير ان يجهد في اتلافه فصار كما
اكل المضر طعام غيره فعلم انه خلاف ما في الامام ما ذكرنا والظاهر ان فيه فلا
جواز في روية الاسلام مسأله لو قال اعطني مائة لا تقبله لغيره او طعاما لغيره
فان اوله له والقائه في العرا والحكم فلا جاز في مسأله لو ضمن حرفة حرج وجب
قصاص كغيره فصاله من القصاص على مال صحيح وان كانت الدية مجتمعة فان صح
المال سقطت او موعيا او تلف قبل قبضه روي الا ان لا يفتى للمال وان
اوجب الحياية المثل فغيره على من لم يرضه الصلح على الرضا الحياية لما روي
مسأله للمسلم دفع المأكل بالاصح روية ويذكر بلا حياية فترحم الله الاسلام مسأله
اذا فقدت شيئا من اموال حصة الصداق غير فسخه على شي فان تلفه من الجوارح
تلفه من امواله من الشروط عن الاستدلال بخلاف ما روية فقصا عن طاب وطار
حيث يرفعه بين طرفيه في الحال وطهارة بعدة لان الطاهر حمار وطيار
لا احتساب له او اسندهما الجوارح او صغار غيره بلا فسخه او مال في الحال
لا بعد حيفه من روية التلمة كما لو اسقطه على مال غيره او حمله ما تلاه سقط
على ذلك بخلاف ما روي ذلك بعد حيفه كما لو حفر بئر في ملكه وشيخ الاسلام مسأله
وان ضربه بسوط او عصا او طبله ولم يظلمه ذلك شتمين فالتكفير روي فان ظهر شتمين
كالاسود على ذلك امر حرم من الشتم الا ان مال وعت كونه حرفة الاسلام
مسأله اذا خرج الجاهل من الحياية ضاوت من زمان الاتفاك فبمهما فلا له
شتم على الجاهل سواء زال ام الجاهلية عن امه قبل القائه لم لان الظاهر انه ما بسبب